

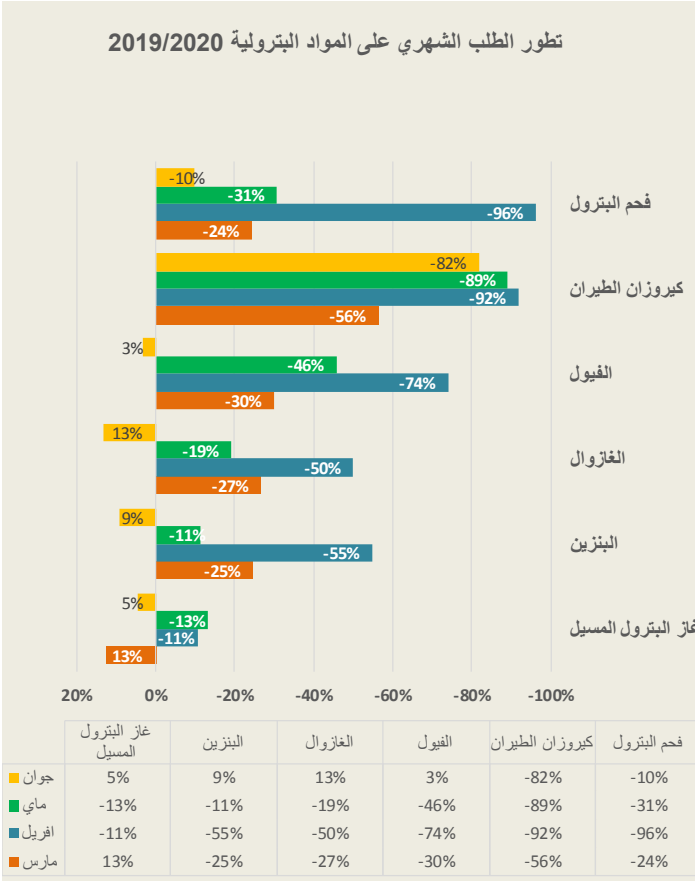
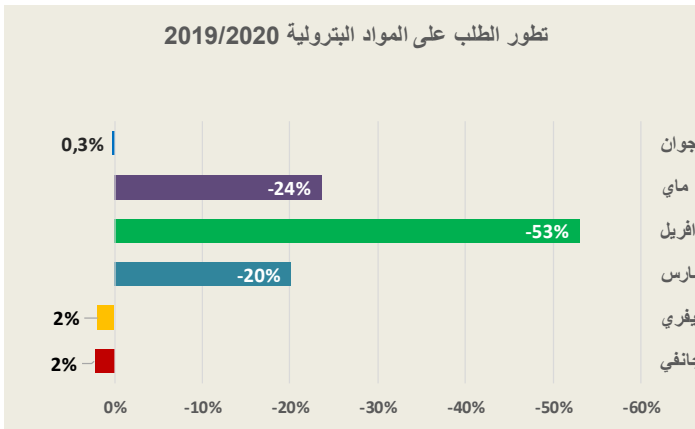
تأثير جائحة كوفيد 19 على الطلب على الطاقة في تونس

المرصد الوطني للطاقة والمناجم

جوان 2020

كان للإجراءات التي اتخذتها الحكومة ابتداء من منتصف مارس وبالتحديد الحجر الصحي العام يوم 22 مارس 2020 تأثير مباشر على النشاط الاقتصادي وعلى حركية الاسر تمّ بدأت مرحلة الحجر الصحي الموجه يوم 4 ماي وهو ما يعني استئنافاً تدريجياً للأنشطة.

استناداً إلى البيانات المتوفرة حول العرض والطلب على الطاقة للأشهر الستة الأولى من سنة 2020، حاولنا تحديد تأثير جائحة كوفيد-19 على المؤشرات الرئيسية لقطاع الطاقة وخاصة المتعلقة منها بالطلب على الطاقة.



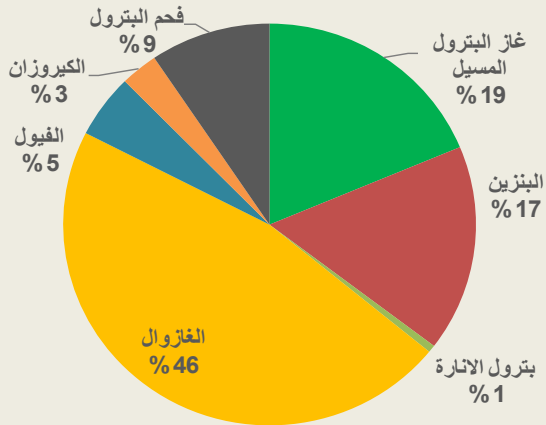
المواد البترولية

شهدت استهلاك المواد البترولية ارتفاعا طفيفا في الشهرين الاولين من سنة 2020 لتبدأ في الانخفاض خلال شهر مارس بنسبة 20% لتبلغ هذه النسبة 53% في أفريل 2020 لتتراجع فيما بعد الى حدود 24% خلال شهر ماي 2020، مما يدل على التأثير المباشر للانتعاش التدريجي في النشاط الاقتصادي على استهلاك الطاقة اثر التخفيض من اجراءات الحجر ابتداء من 4 ماي 2020 اذ سجل الاستهلاك ارتفاعا طفيفا بنسبة 0.3% خلال شهر جوان 2020.

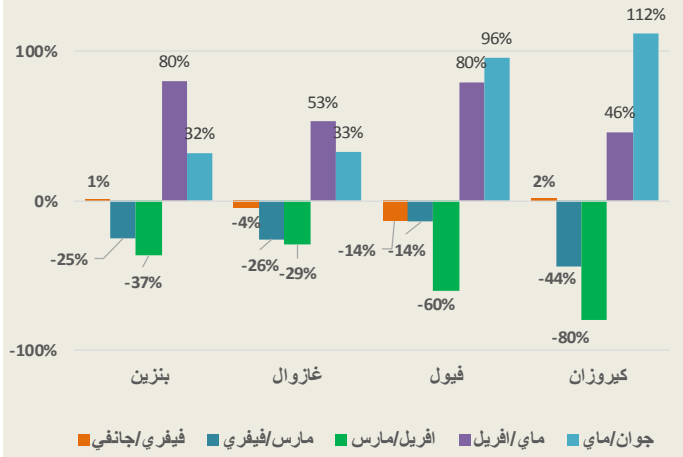
شهد وقود الطيران، الذي كان من أكثر المنتجات تأثراً بانخفاض الطلب، رجوعاً بطيئاً في نسق الاستهلاك مع المحافظة على نسبة نمو سلبية بـ 82% في المقابل، انعكست الصورة تماما بالنسبة لاستهلاك وقود السيارات (بنزين وغازوال) خلال شهر جوان 2020، اذ مرّ من انخفاض ملحوظ لارتفاع بنسبة 13% بالنسبة للغازوال وبنسبة 9% بالنسبة للبنزين. ويرجع ذلك بالأساس الى غياب التزود من السوق الموازية.

كما سجلت مادة فحم البترول المستخدم حصرياً من قبل مصانع الأسمنت بداية انتعاشه بالمقارنة بالأشهر السابقة مع المحقظة على نسبة نمو سلبية بـ 10%.

هيكلية الطلب على المواد البترولية خلال السداسي الاول
من سنة 2020

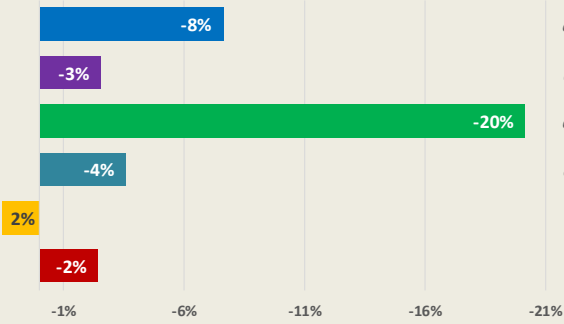


تطور الطلب الشهري على المواد البترولية خلال سنة 2020

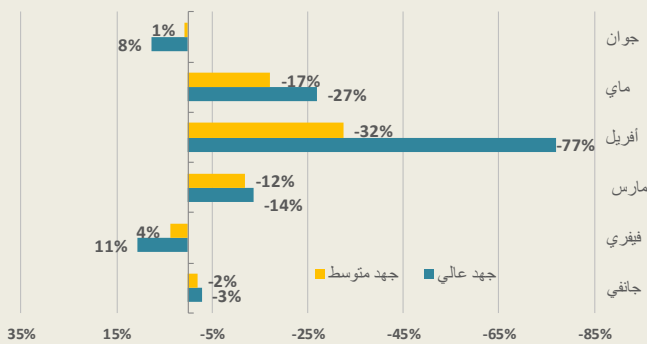


بالنسبة لغاز البترول المسيل، ارتفع الطلب بنسبة 13% خلال شهر مارس ثم انخفض بنسبة 11% في أبريل 2020 وبنسبة 13% خلال شهر ماي ليرتفع من جديد خلال شهر جوان 2020. وهو ما يدل على تزود الأسر بهذه المادة خلال الأيام الأولى من الحجر الصحي خوفاً من حدوث نقص، الأمر الذي كان له تداعيات على المبيعات في الأشهر التالية. هذا بالإضافة الى تأثير الكميات التي يستخدمها الأفراد وسيارات الأجرة كوقود بمستوى التنقل.

تطور الانتاج الشهري للكهرباء 2019/2020



تطور مبيعات الكهرباء حسب الجهد 2019/2020



الكهرباء

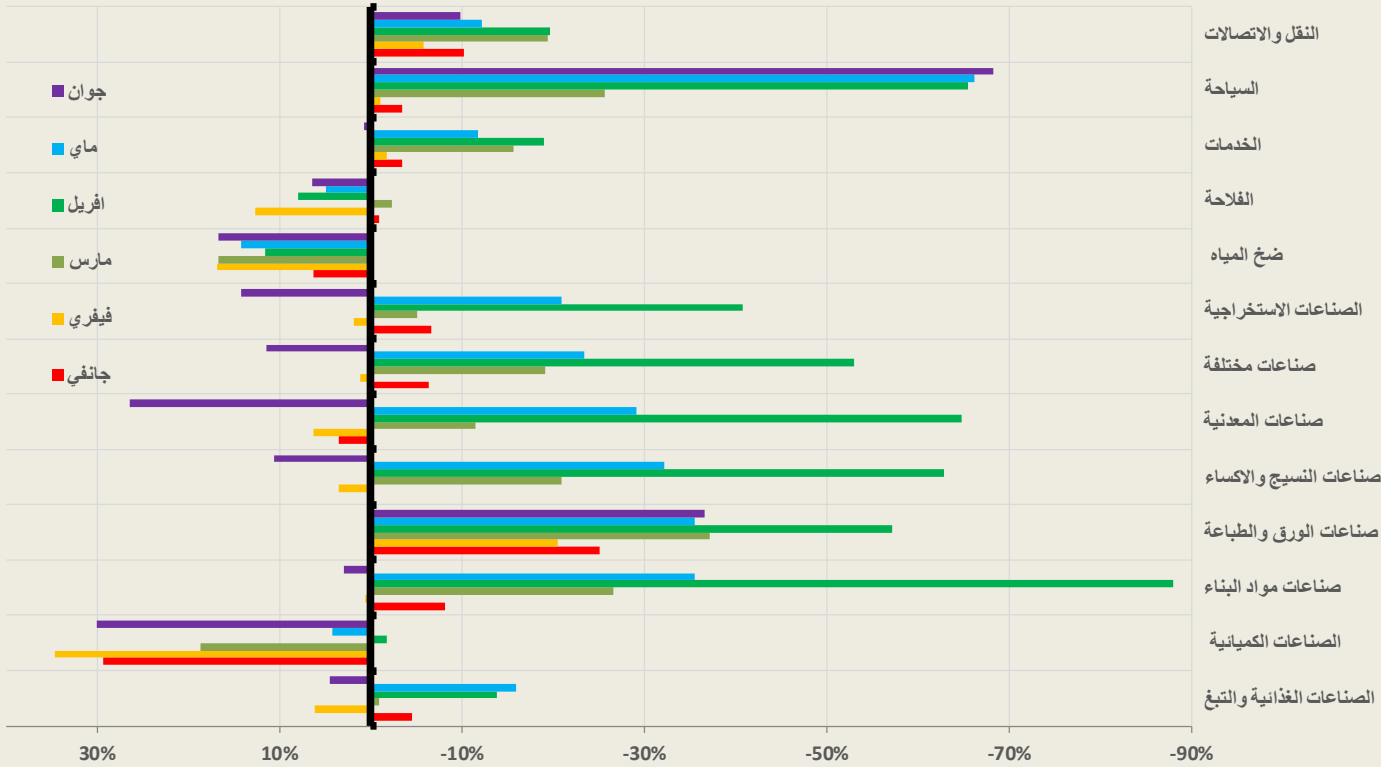
انخفض إنتاج الكهرباء الموجه الى الاستهلاك الوطني بنسبة 4% خلال شهر مارس وبنسبة 20% خلال شهر أبريل وبنسبة 3% خلال شهر ماي وبنسبة 8% خلال شهر جوان 2020.

وانخفضت مبيعات الجهد المتوسط والعالي على التوالي بنسبة 32% و77% خلال شهر أبريل وبنسبة 17% و27% خلال شهر ماي لترتفع بنسبة 1% و8% خلال شهر جوان 2020 وهو ما يتماشى مع ما تمت ملاحظته بالنسبة للمواد البترولية، وهي الرجوع التدريجي للطلب ابتداء من شهر ماي 2020.

اذ سجلت جميع القطاعات الاقتصادية تقريباً، باستثناء صناعات الورق والطباعة والنقل والاتصالات وبطبيعة الحال قطاع السياحة (-67%) خلال الثلاث اشهر الاخيرة)، نموا ايجابيا خلال شهر جوان 2020.

بالنسبة لمبيعات الجهد المنخفض الموجهة بشكل أساسي للقطاع السكني (حوالي 75% في المتوسط)، فإن الإحصائيات المتوفرة حالياً والتي تعتمد على نظام الفوترة كل شهرين، والتي يتم تقدير نصفها تقريباً، لا تسمح لنا بالحصول على ارقام دقيقة على الاستهلاك الفعلي. الا انه من المتوقع أن يكون الطلب قد ارتفع في القطاع المنزلي خلال فترة الحجر الصحي العام والموجه.

تطور مبيعات الكهرباء جهد عالي-متوسط حسب القطاع الاقتصادي 2019/2020



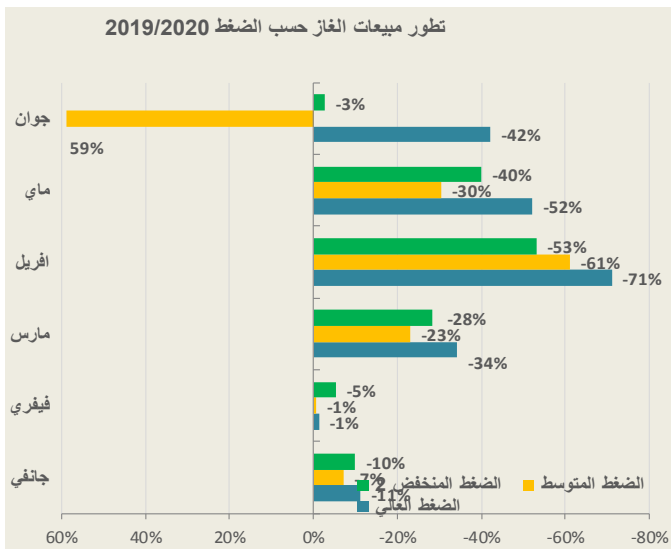
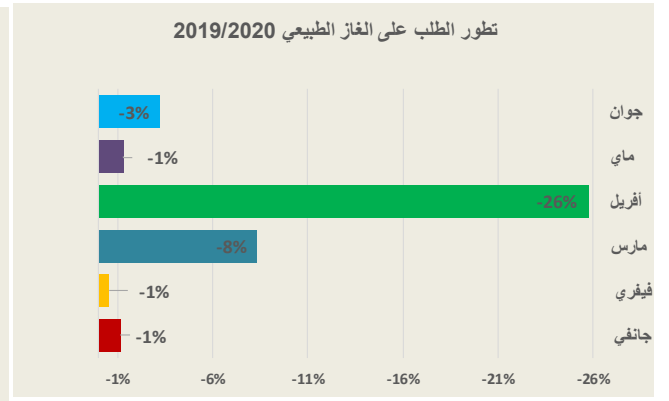
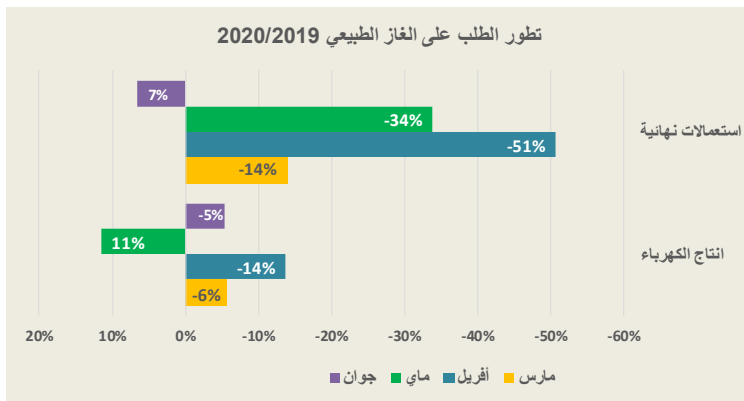
جدول عدد 1: هيكل مبيعات الكهرباء حسب القطاعات خلال 2019 و 2020

شهدت هيكل مبيعات الكهرباء تغيرات عميقة، إذ أنّ صناعات مواد البناء، التي مثلت 19% في 2019، لم تتجاوز 15% في 2020. فيما شهدت قطاعات أخرى زيادة في حصصها النسبية مثل الصناعات الغذائية، ضخ المياه سواء كانت للزراعة أو صحية.

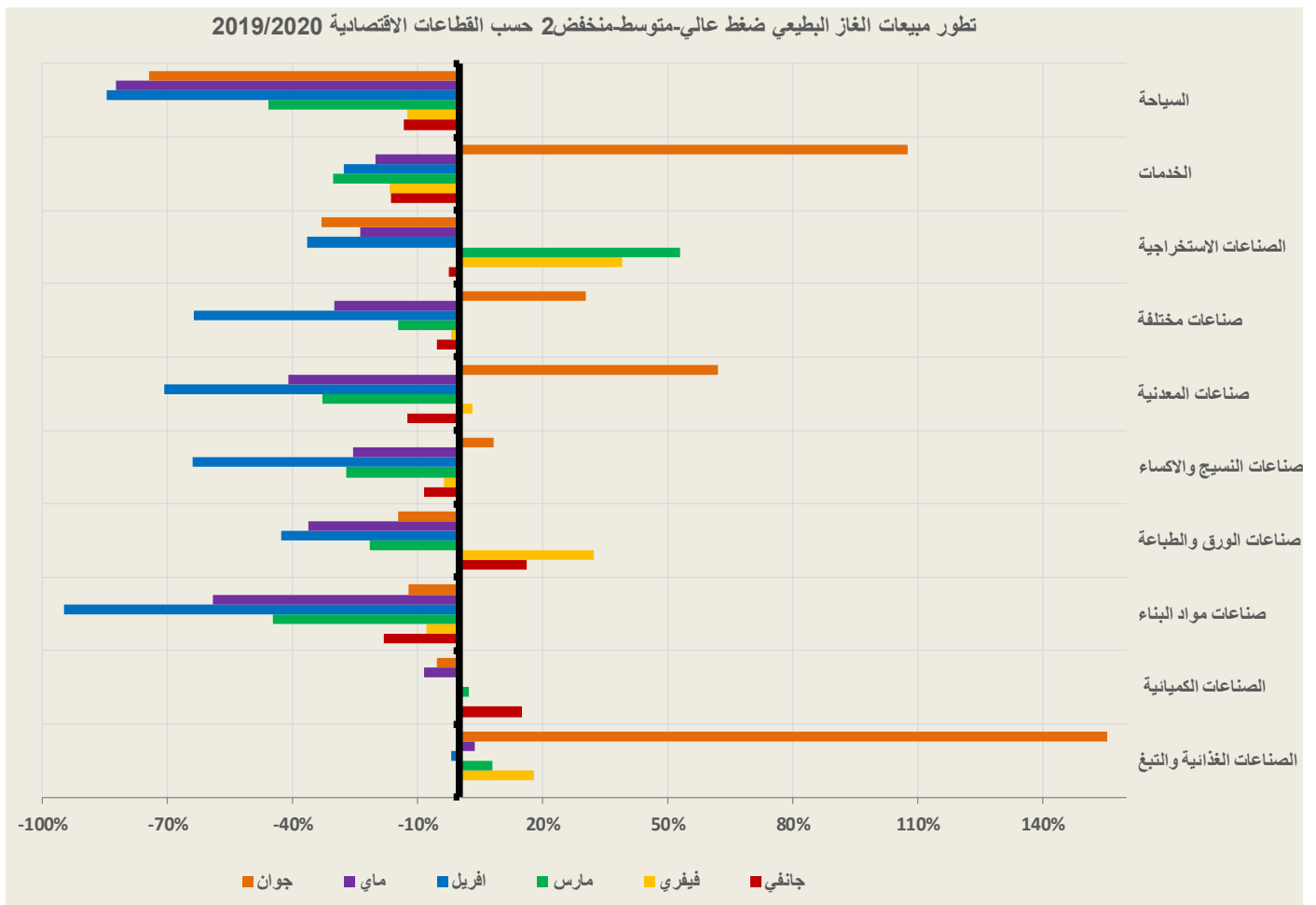
6 أشهر 2020	6 أشهر 2019	
9,0%	8,4%	الصناعات الغذائية والتبغ
8,0%	5,9%	الصناعات الكيماوية
15,5%	18,9%	صناعات مواد البناء
1,0%	1,4%	صناعات الورق والطباعة
5,6%	6,0%	صناعات النسيج والإكساء
3,5%	3,4%	صناعات المعنوية
13,9%	14,6%	صناعات مختلفة
4,0%	4,0%	الصناعات الاستخراجية
11,5%	9,0%	ضخ المياه
8,9%	7,6%	الزراعة
12,3%	11,9%	الخدمات
3,3%	5,3%	السياحة
3,5%	3,5%	النقل والاتصالات
100%	100%	المجموع

غاز الطبيعي

انخفض استهلاك الغاز الطبيعي بنسبة 8% خلال شهر مارس 2020 مقارنة بشهر مارس 2019. وأثر هذا الانخفاض على الاستهلاك في قطاع الكهرباء بنسبة 6% والاستخدامات النهائية في جميع القطاعات مجتمعة بنسبة 14%. وتواصل هذا الاتجاه خلال شهر أبريل إذ انخفض الاستهلاك الإجمالي بنسبة 26% موزعة بين 14% لإنتاج الكهرباء و 51% للاستخدامات النهائية. فيما لم يتجاوز هذا الانخفاض 1% في المجمل خلال شهر ماي ليستقر في حدود 3% خلال شهر جوان: إذا ارتفع الطلب النهائي بنسبة 7%، في حين انخفض طلب إنتاج الكهرباء بنسبة 11%، ويرجع ذلك إلى تسجيل تحسن الاستهلاك النوعي بنسبة 2% وانخفاض الإنتاج الجملي للكهرباء بنسبة 3%.



بالتمعق في مبيعات الاستعمالات النهائية، نلاحظ أن الانخفاض قد أثر على جميع مستويات الضغط ولكن بدرجات متفاوتة. وتجدر الإشارة إلى أن الضغط المنخفض ينقسم إلى فئتين BP1 و BP2 ، و تستهلك الأسر في القطاع السكني 65 % تقريباً من هذا الأخير. و لم يتم نشر بيانات مبيعات BP1 لأنها ، وعلى غرار الجهد المنخفض في قطاع الكهرباء، لا تعكس الاستهلاك الفعلي. و يبين الرسم الموالي تطور الطلب على الغاز في مختلف القطاعات الاقتصادية.



ومثلما هو متوقع ، سجلت جميع القطاعات الاقتصادية انخفاضاً في الطلب على الغاز في أبريل وماي 2020 باستثناء الصناعات الغذائية ، التي ارتفعت قليلاً. واقتربت صناعات مواد البناء، التي تمثل ما يقارب من نصف الاستهلاك في المعدل، من الانخفاض بنسبة 100 % في أبريل (-95 %) للبدء في التعافي خلال شهر ماي 2020.

خلال شهر جوان، سجلت بعض القطاعات الاقتصادية نمواً إيجابياً على غرار الصناعات الغذائية، الصناعات المختلفة والخدمات. بالنسبة لبقية القطاعات، فالتراجع متواصل بدرجات متفاوتة.

تمّ التركيز في هذه النشرة على توجهات الطلب على الطاقة خلال الربع الأخير، ولكن تأثير الجائحة كان أوسع نطاقاً: فقد تأثرت أسعار التوريد والتصدير والمبادلات التجارية وعبور الغاز الجزائري والمشاريع الجارية أو المبرمجة وحتى إنتاج المحروقات التي تواصل بصفة شبه عادية إلى موفى جوان 2020 قد يتأثر في الأشهر القادمة بسبب تأجيل عمليات الحفر وأعمال الصيانة على بعض الآبار.